النفوذ الأجنبي في سواكن خلال القرن التاسع عشر الميلادي

د.أنعم محمد عثمان الكباشي[1]

مستخلص

تسلط هذه الورقة الضوء على ميناء سواكن خلال القرن التاسع عشر، والأهمية التي كان يحوز عليها هذا الميناء خلال تلك الفترة. وتتناول الدراسة تلك الأهمية وفقا للأطماع الأجنبية التي كانت موجهة تجاه المدينة، خاصة من القوى الأوروبية الاستعمارية مثل إنجلترا وإيطاليا، إضافة إلى النفوذ العثماني، إذ كانت الدولة العثمانية تنظر إلى سواكن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها. وتعتمد الدراسة على الوثائق العثمانية الموجودة بالأرشيف العثماني باستانبول، على أساس أن هذه الوثائق تمثل مصدرا أوليا لهذا الموضوع، وهي بالتالي محاولة للفت انتباه الباحثين إلى أهمية الوثائق العثمانية بالنسبة لتاريخ السودان الحديث.

مقدمة

تعتبر سواكن أحد أهم الموانئ المطلة على البحر الأحمر، وهي أحد أضلاع المثلث الذي شكل إيالة/ولاية الحبشة في القرن السادس عشر الميلادي. وقد كان لواء سواكن الذي أسسه العثمانيون في 10 أبريل 1554م هو النواة الفعلية لولاية الحبشة، ويعتبر عبد الباقي بك هو أول أمير لهذه اللواء. وفي 5 يوليو 1555م، تأسست ولاية الحبشة بصورة رسمية[2]1، وأصبحت بالتالي ولاية عثمانية. ويمكن أن نصف ولاية الحبشة بكونها «ولاية بحرية»، وذلك لأن المدن التي تشكلت منها الولاية، هي في الأصل موانئ مطلة على سواحل البحر الأحمر بضفتيه الشرقية والغربية، وهي سواكن وجدة ومصوع.

لقد كان مهما جدا أن يقوم العثمانيون بهذه الخطوة، أي تأسيس ولاية الحبشة، وذلك لمواجهة الخطر البرتغالي الذي كان قد بدأ ظهوره يلوح في الأفق خلال بدايات القرن السادس عشر الميلادي[3]2. وبالطبع فإن القضاء على مثل هذا الخطر الجسيم لا يتم بواسطة إرسال قوات بصورة مؤقتة، تقوم بأداء مهمتها ثم تعود من حيث أتت، بل لابد من تركيز قوة إدارية وسياسية تكون بمثابة صمام الأمان لجميع مناطق البحر الأحمر من المخاطر الأجنبية، وقد تمثل ذلك في تأسيس ولاية الحبشة، والتي أصبحت تشكل قوة عثمانية مع ولايتي مصر واليمن. واعتبارا من تأسيس لواء سواكن، ثم تشكل ولاية الحبشة، أصبحت سواكن تمثل أهمية كبيرا بالنسبة للدولة

---

1 أستاذ مشارك، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم التاريخ.

2 1 Cengiz ORHONLU، OSMANLİ İMPARATORLUĞU´NUN GÜNEY SİYASETİ HABEŞ EYALETİ، Ankara، 1996، p. 37.

3 2 أنعم محمد عثمان الكباشي، تأسيس لواء سواكن في العهد العثماني، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة والثلاثون، شوال 1433هـ، ص. 194.

العثمانية، وقد استمر هذا الوضع حتى سقوط المدينة تحت السيطرة البريطانية.

في هذه الدراسة نحاول أن نتناول بعض الوثائق العثمانية المتعلقة بسواكن خلال القرن التاسع عشر، وهي وثائق تعكس الأهمية الواضحة للمدينة في الفترة موضوع الدراسة، وكيف أن هذه المدينة كانت تمثل أهمية كبيرا ليس للدولة العثمانية فحسب، بل لكثير من الدول الطامعة فيها، وعلى رأسها إنجلترا، مما جعلها قضية للنقاش والتداول بين الدولتين، أي الدولة العثمانية وإنجلترا.

لعل من أهم الوثائق العثمانية التي تتناول الأهمية الكبيرة لسواكن، باعتبارها أحد مواضيع الساعة خلال تلك الفترة، هو الاستفسار الصادر من مجلس الوزراء العثماني بخصوص الوضعية التي سوف تكون عليها سواكن في حالة أن تقوم الدولة العثمانية بإرسال عساكر إليها، وما إذا كانت إنجلترا سوف تقوم بسحب عساكرها من المدينة أم لا. وبالطبع فإن عملية سحب العساكر أو عدمها متوقف على إمكانية الدولة العثمانية في تركيز عساكر من طرفها في المدينة. ولا شك أن ذلك يعكس لنا بصورة أو بأخرى مدى الصراع الدولي الذي كان متمركزا حول سواكن خلال تلك الفترة، وبالتحديد الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي. ومن جهة أخرى فإن التداولات التي كان يقوم بها مجلس الوزراء العثماني إبان الفترة المشار إليها، توضح لنا بجلاء مكانة سواكن من خلال العلاقات الدولية.

لقد أشارت هذه الوثيقة العثمانية بوضوح إلى أن سواكن تعتبر جزءا لا يتجزأ من أراضي الدولة العثمانية، وبالتالي من واجب العثمانيين الدفاع عن هذا الجزء المهم من أراضيهم43. أما فيما يتعلق بمسألة إرسال عساكر عثمانيين إلى سواكن، فهو مقترح مقدم من دولة إنجلترا، وعلى وجه الخصوص من طرف اللورد غرانويل، وذلك باعتبار أن سواكن أرض عثمانية. وعند الإشارة إلى اللورد غرانويل، فهو لم كن موجودا مع العساكر الإنجليز في سواكن من أجل القيام بعمليات عسكرية هناك، بل كان يرى أنه من الضروري أن تقوم الدولة العثمانية بإرسال عساكر عثمانيين إلى مدينة سواكن، إذ يعتبر هذا الرأي من وجهة نظره هو الرأي الصائب والصحيح. وإذا جئنا إلى رأي دولة إنجلترا حول هذا الموضوع، فنلاحظ أنها أعلنت بأنها سوف لن تنسحب من سواكن ما لم تنته العمليات العسكرية الجارية فيها54.

بناء على برقية مرسلة من السفارة العثمانية بروما إلى نظارة الخارجية (وزارة الخارجية) العثمانية بتاريخ 9 فبراير 1885، فقد قامت القوات الإيطالية في اليوم الخامس من هذا الشهر باحتلال مصوع، دون أن تواجه أدنى مقاومة. وبعد إكمال عملية الاحتلال هذه، تم رفع العلم

---

1 3 4 (OA، Y.A.HUS 181/17).

4 5 OA، Y.A.HUS 181/17 (2)، OA، Y.A.HUS 181/17 (3)، OA، Y.A.HUS 181/17 (4)).

الإيطالي إلى جانب العلم المصري. وحسب ما هو متداول فإن احتلال إيطاليا لمصوع وبيلول، تم بموافقة إنجلترا ورضائها. وبطبيعة الحال فإن موافقة إنجلترا على عملية الاحتلال الإيطالي، أدت إلى أن يوافق عليها الخديوي نفسه. ووفقا لما جاء في هذه البرقية فإن مجلسي الوزراء بكل من إنجلترا وإيطاليا بحثا مسألة إرسال عساكر إيطاليين إلى سواحل البحر الأحمر، وعلى وجه الخصوص إلى مدينة سواكن، وذلك حتى تتمكن القوات الإنجليزية من القيام بعملياتها العسكرية في السودان. وفي مقابل ذلك تقوم إنجلترا بمقاومة فرنسا والحيلولة دون قيامها باحتلال طرابلس الغرب. وفي ذات الوقت ذكرت البرقية أن الاستعدادات تجري على قدم وساق في الأسطول الإيطالي من أجل إرسال سفن منه إلى البحر الأحمر بغرض تقوية القوات البحرية الإيطالية الموجودة في تلك السواحل65.

وهكذا نلاحظ أن القوى الاستعمارية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر الميلادي كانت تتقاسم الأدوار فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها فقط، والتي تتمثل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالدرجة الأولى. فعلى سبيل المثال فإن وقوف إنجلترا إلى جانب إيطاليا، بل وتشجيعها لإرسال عساكرها إلى سواكن، لم يكن نابعا من علاقات وطيدة وقوية بين الدولتين، إنما كانت الضرورة هي التي أجبرتهما على هذا التعاون، فكل دولة استعمارية كانت تنظر إلى تحقيق أهدافها ومصالحها فقط. ونتيجة لذلك كانت تميل إلى الدولة التي يمكن أن تحقق لها هذه الأحلام الاستعمارية، بغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الدولتين. إذن السياسة التي كانت سائدة خلال تلك الحقبة التاريخية، هي سياسة تحقيق المصالح فقط، وهي سياسة لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

وفقا لخطاب صادر من السيد أحمد مختار باشا المفوض العثماني بمصر بتاريخ 23 ربيع الأول 1306 هـ/27 نوفمبر 1888م، فإن التضييق الذي يمارسه السودانيون على سواكن لا يزال مستمرا. ولا شك أن المقصود بالسودانيين هنا هم قوات المهدية. وحسب هذا الخطاب فإن الطريق المؤدي إلى سواكن أصبح تحت نيران القوات السودانية، وبالتالي لن يكون من الممكن الدخول إلى المدينة أو الخروج منها أثناء ساعات النهار. ومن النقاط الغريبة التي يتطرق إليها الخطاب، هي أن السودانيين يقومون في الليل بكيل الشتائم للعناصر غير المحلية الموجودة في المدينة سواء كانت من العسكريين أو من المدنيين. ونتيجة لهذا الوضع التي تعيشه المدينة، فقد تقرر إرسال قوة من مصر قوامها عساكر مصريين من أجل إنقاذ الوضع هناك، على أن تتحرك هذه القوة من أسوان عبر طريق القصير إلى سواكن مباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك يشير الخطاب إلى أن هناك قوة إنجليزية على أتم الاستعداد للتوجه إلى سواكن لتقوم بالدور الذي كانت تقوم به القوات التي سوف تُرسل إلى سواكن، ويعكس

---

5 6 .OA. Y.A.HUS 180/120.

لنا ذلك أن القوات المتجهة من مصر إلى سواكن، هي قوت مصرية وليست إنجليزية. ومن جانب آخر فقد ذكر الخطاب أن عدد القوات التي كانت موجودة في سواكن قبل ثلاث أشهر هو ألف وخمسمائة عسكري. أما الآن فإن القوة العسكرية سوف تصل إلى ما بين ثلاثة آلاف وخمسمائة إلى أربعة آلاف عسكري، وذلك بعد الإمدادات المشار إليها. وبالرغم من ذلك إلا أن بعض المسئولين الإنجليز يرون أن القوات المصرية الموجودة في المدينة غير كافية لتحقيق الأمن فيها، والقضاء على السودانيين. ولهذا السبب قاموا بمراجعة حكومتهم في لندن من أجل التفكير في مسألة إرسال عساكر من الهند إلى سواكن76.

بناء على ما جاء في إحدى الخطابات الواردة من روما المؤرخ بـ 9 فبراير 1885م، فإن دولة إنجلترا قد أعلنت صراحة حقها في السودان خاصة بعد التضحيات الكبيرة التي قدمها في تلك البلاد. ووفقا لمحتوى هذا الخطاب فإن الاتفاق المبرم بين إنجلترا وإيطاليا فيما يتعلق بقيام إيطاليا باحتلال بعض الموانئ الواقعة على سواحل البحر الأحمر، هو اتفاق قديم، وليس حديث، وهو الأمر الذي يعكس لنا أن الدول الاستعمارية كانت تخطط منذ فترات طويلة في كيفية تقسيم المناطق فيما بينها، بالدرجة التي تحفظ لكل دولة حقها ومصلحتها، وربما تكون القوة هي المقياس الأول لهذه التقسيمات. ونلاحظ أن هذا الخطاب أشار إلى الدولة العثمانية بصورة واضحة، وأكد أنه في حالة أن يقوم العثمانيون باحتلال الموانئ التي احتلتها إيطاليا، فإن إيطاليا سوف تقف دون أي تحفظ مع إنجلترا. ولا شك أن ذلك يعني مواجهة إنجليزية إيطالية للدولة العثمانية على سواحل البحر الأحمر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت إيطاليا أنها سوف تقوم باحتلال طرابلس الغرب، بل قامت فعليا بإرسال موظفين إلى تلك المنطقة من أجل استكشاف الأحوال العامة وعلى وجه الخصوص السياسية منها، ومن ثم ترتيب مسألة الاحتلال. ولعل قيام إيطاليا بإعداد خرائط عن تلك الأنحاء يكشف بوضوح تام أهدافها المستقبلية. ومن الواضح أن الدولة العثمانية كانت لها محاولات لوقف التقدم الإيطالي في سواحل البحر الأحمر، وعلى وجه الخصوص سواكن ومصوع. بيد أن الدعم البريطاني المقدم لإيطاليا، لم يمكن العثمانيين من مجاراة الأحداث بالصورة المطلوبة. ومن جانب آخر فإن دول ألمانيا والنمسا وروسيا كانت تعلن دائما وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية في مواجهة النفوذ البريطاني والإيطالي. وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء في متن الخطاب أن الضرورة تستوجب إعطاء المعلومات الصحيحة والكاملة إلى الوزراء العثمانيين، وذلك من أجل رسم السياسة المناسبة لمواجهة المخاطر البريطانية والإيطالية. غير أن القوة المالية الضعيفة للدولة العثمانية كانت تمثلا عائقا كبيرا لإنفاذ أي سياسة مواجهة، وهو الأمر الذي كانت تعلمه إيطاليا، وبالتالي لم تكن تخشى من ظهور خطر من طرف العثمانيين. ولا شك أن عدم امتلاك

.OA. Y.PRK.MK 4/43 6 7

الدولة العثمانية للموارد المالية الكافية، هو الذي جعلها غير قادرة البتة على فعل أي شيء87.

وهكذا نلاحظ بشكل تام أن موانئ البحر الأحمر بصورة عامة وموضوع سواكن بصورة خاصة، كانت تمثل نقطة محورية فيما يخص العلاقات الدولية خلال فترة القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص الربع الأخير منه. بل كانت مركزا مهما لسياسات الدول الأوروبية الاستعمارية. فمثلا فإن الوجود الإيطالي على سواحل البحر الأحمر، وبالتحديد في سواكن، كان مرتبطا بدرجة كبيرة بقيام إنجلترا بالوقوف في وجه فرنسا من احتلال طرابلس الغرب، بمعنى آخر كانت إيطاليا تؤمن النفوذ البريطاني في سواكن، في حين كانت إنجلترا تمهد الطريق أمام إيطاليا لاحتلال طرابلس الغرب. ومن خلال هذا السرد نخلص إلى نتيجة مفادها أن انعكاسات الوجود الأوروبي في سواكن، لم تتأثر بها المنطقة فحسب، بل امتد أثرها حتى الشمال الإفريقي، وربما أبعد من ذلك.

وفي برقية أرسلها القصر السلطاني العثماني إلى المفوض السامي بمصر السيد أحمد مختار باشا، جاء فيها أن مسألة إحلال عساكر أجانب للعساكر المصريين الموجودين في سواكن هي مسألة وقت، إذ أن هذا الأمر مؤكد لا شك فيه، خاصة وأن الخديوي لا يملك التدابير الكافية التي يمكن بواسطتها مواجهة المخاطر الأجنبية التي تواجهها مدينة سواكن. وبدورها فقد أعلن الخديوي أن إرسال عساكر إنجليز لسواكن لن يحدث إلا في حالة الضرورة فقط. بيد أن عملية الإرسال حدثت بالفعل. بل إن حكومة إنجلترا سوف تقوم في المستقبل بإرسال مجموعة أخرى من عساكرها إلى المدينة. ومن جانب آخر تضمنت البرقية مخاطبة العثمانيين لنظارة خارجية إنجلترا بهذا الخصوص. وجاء في رد النظارة المذكورة أن مسألة إرسال عساكر إلى سواكن، ليس موضوعا للبحث في الوقت الراهن. غير أن إنجلترا قامت عقب ذلك بإرسال برقية إلى الباب العالي تشير فيها إلى ضرورة إرسال عساكر إلى سواكن من أجل المحافظة على الأمن بها، وحمايتها من اعتداءات الدراويش وتجاوزاتهم 98.

وفي برقية تم تلقيها من مراسل صحيفة «ستاندارد» باستانبول بتاريخ 25 أكتوبر سنة 1888م، فقد تمكن العساكر الإنجليز من هزيمة القوة السودانية في سواكن، وهو الأمر الذي لم ينظر إليه الباب العالي بعين الرضا، وذلك لأن انتصار إنجلترا على القوة السودانية، يعني أنها سوف لن تقوم بإخلاء سوكن. وبالطبع فإن ذلك سوف يخالف رغبات الدولة العثمانية. والغريب في الأمر أن العثمانيين لم تكن لديهم الرغبة التامة في أن يحقق السودانيون أي نجاح في تلك المدينة، لأن ذلك سوف يتسبب في تغيير سياسات الدولة العثمانية والخلافة العظمى في منطقة الحجاز بصورة عامة. غير أن النقطة التي تلفت الانتباه في هذا الموضوع، هو أن أهالي سواكن كانوا

.OA، Y.PRK.TKM 8/21 7 8

.OA، Y.PRK.BŞK 45/105 8 9

ينظرون إلى مسألة انسحاب العساكر الإنجليز والمصريين منها بشيء من القلق والتخوف، وهو أمر لا يمكن فهمه إلا في إطار أن هؤلاء الأهالي كانوا غير موالين للحركة المهدية، وكانوا يفضلون القوة الأجنبية عليها109.

ومن جهة أخرى تداول برلمان إنجلترا الأوضاع في السودان وعلى وجه الخصوص في سواكن، حيث أثيرت مجموعة من الآراء المتباينة في هذه المناقشات والمداولات. وحسب وجهة نظر بعض الأعضاء، فإن استمرار العمليات العسكرية في أنحاء سواكن يعتبر أمرا مهما ومطلوبا، خاصة وأن هناك مخاطر كثيرة تهدد الوجود الإنجليزي في تلك المنطقة. ومن جانبه فقد دافع مبعوث نظارة الحربية عن هذا الرأي، وذكر أن مبررات الحرب والقتال في تلك الأنحاء كثيرة جدا، لذا لابد من مواصلة العمليات الحربية في سواكن. وفي مقابل ذلك رأى بعض الأعضاء ضرورة إنهاء هذه العمليات والتوقف عنها.

وبالإضافة إلى إنهاء العلميات الحربية، رأت هذه المجموعة أيضا أنه من المهم تقليل عدد العساكر الإنجليز الموجودين في تلك المنطقة، وذلك بسبب المشاكل المالية التي تعاني منها البلاد. كما تطرقت المداولات إلى نقطة مهمة، وهي ذات علاقة بالوضعية السياسية لسواكن، إذ تمخضت المباحثات عن أن الخديوي لا علاقة له بسواكن، وان المسئول المباشر عنها هو السلطان العثماني فقط، وبالتالي لا يمكن إعطاء أي أهمية لسلطة خديوية على المدينة1110.

وجاء في رسالة موجهة من القصر السلطاني العثماني إلى السفارة العثمانية ببترسبورغ، أن موقع مدينة سواكن يحوز على أهمية كبيرة، وبالتالي فإن الدولة العثمانية لن ترضى باحتلالها من أي دولة من الدول. ولهذا السبب فقد طلبت تأمينات تتعلق بذلك من حكومة إنجلترا. وكانت إنجلترا قد تعهدت بالمحافظة على سواكن ومنع أي دولة أجنبية من احتلالها. وقد تم تقديم تأمينات في هذا الإطار من الحكومة البريطانية إلى سفير الدولة العثمانية بلندن. غير أن البرقية الواردة من سفارة إنجلترا باستانبول إلى الباب العالي أشارت إلى أنه يمكن إرسال عساكر أجانب إلى سواكن في حالة أن تقتضي الضرورة ذلك، وتشير الوثيقة بوضوح إلى خطر الدراويش، أي قوات المهدية.

وحسب ما توصل إليه مجلس الوزراء العثماني، وكذلك السيد أحمد مختار باشا، فإنه من الضروري الإلمام بكافة التفاصيل المتعلقة بمسألة سواكن. وفي هذا الصدد فقد تم التوصل إلى ضرورة إرسال عساكر عثمانيين إلى هناك، وذلك في حالة ألا تكون الخديوية المصرية تملك القدرة الكافية على إرسال العدد المطلوب من العساكر. ولعل المهمة الرئيسية لهؤلاء العساكر سوف تتمثل في منع أي قوة أجنبية من الاعتداء على المدينة واحتلالها بأي صورة من

.OA، Y.PRK.EŞA 8/68 9 10
.OA، Y.PRK.EŞA 13/15 10 11

الصور1211.

بناء على ما جاء في إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـ 1 صفر سنة 1306 هـ/7 أكتوبر 1888م فإنه في حالة استمرار الاعتداءات التي يقوم بها السودانيون على سواكن، فإن ذلك سوف يكون مؤشرا كبيرا على اندلاع الحرب في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه فإن احتلال المدينة بواسطة المشار إليهم ولو لمدة يوم واحد، سوف يحفزهم كثيرا على مواصلة تجاوزاتهما في كافة أرجاء تلك الأنحاء، وهو الأمر الذي سوف يسبب خطورة كبيرة على الدولة العثمانية. ولهذا السبب تداول مجلس الوزراء العثمانية مسألة سواكن، خاصة وأن قوات عثمان دقنة تمكنت من إحكام سيطرتها على آبار الشرب الخاصة بأهالي المدينة والعساكر. ولا شك أن فقدان هذه الآبار يمثل خطورة كبيرة سواء بالنسبة للأهالي أو العساكر.

وفي الوقت نفسه فإن سواكن تواجه من ناحية البحر نيران المدفعية البريطانية. وهكذا فهي واقعة بين كماشة قوات عثمان دقنة من ناحية البر، وبين الأسطول الإنجليزي من ناحية البحر. بناء على ذلك يجب إرسال طابور من العساكر من مصر بغرض تخليص الآبار المذكورة من سيطرة السودانيين، وبالإضافة إلى ذلك يجب على مصر أن تكون لها مساهمة كبيرة فيما يتعلق بتوفير الأمن في سواكن. أما في حالة أن يتمكن السودانيون من احتلال المدينة، فسوف يقتضي ذلك ضرورة مضاعفة القوة البحرية والبرية في منطقة الحجاز وسواحلها، وذلك حتى لا تنتقل هذه الاضطرابات إلى هناك. ومن الملاحظ أن الأمن مستتب بصورة واضحة في الحجاز بفضل الجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب المقام العالي جناب الخليفة الأعظم. ولهذا السبب فليست هناك حاجة لاتخاذ تدابير أخرى في هذا الشأن1312.

وعلى النحو نفسه جاء في إحدى الوثائق العثمانية الصادرة عن القصر السلطاني العثماني بتاريخ 15 ربيع الأول سنة 1306 هـ/19 نوفمبر 1888م الإشارة إلى الخطاب الصادر من أحمد مختار باشا حول إرسال غرانفيل باشا قائد العساكر المصريين إلى سواكن ومعه مدفع بطارية واحد، وذلك لتخفيف الضغط الواقع عليها من طرف قوات عثمان دقنة. كما تطرق هذا الخطاب إلى مسألة ضرورة زيادة مقدار العساكر الموجودين في المدينة. وأشار أيضا إلى المباحثات التي أجريت مع الخديوي فيما يتعلق بالوضع العام لسواكن في ظل الضغوط الكبيرة التي تواجهها من طرف السودانيين. ومن جانب آخر فقد توصل القنصل الإنجليزي في مصر مع الخديوي إلى أنه سوف يكون من اللازم توفير مبلغ وقدره مائة ألف ليرة سنويا، وذلك من أجل المحافظة على سواكن وعدما سقوطها في يد السودانيين. ومن الملاحظ أنه سوف يكون من الصعوبة على الميزانية المصرية توفير هذا المبلغ.

.OA. Y.PRK.EŞA 24/23 11 12
.İ. MTZ (5) 26/1351 12 13

ومن جانب آخر فقد أشارت الوثيقة إلى أنه من المناسب ترك سواكن لتظل تحت مظلة الدولة العثمانية، أو أن تسقط في يد عثمان دقنة. وفي الوقت نفسه فإن القنصل الإنجليزي بمصر أكد بأن إنجلترا لن تسمح بقيام أي دولة من الدول باحتلال سواكن. والجدير بالذكر أن كولا أوروبية كثيرة كانت تقوم في تلك الفترة بإحكام سيطرتها على السواحل الإفريقية بذريعة محاربة تجارة الرقيق. ولم تكن الخديوية المصرية تملك القوة الكافية للدفاع عن سواكن أمام الأطماع الخارجية. ولعل في حادثة مصوع أكبر دليل على ذلك، إذ أن مصوع كانت تتبع إداريا للخديوية، وبالرغم من ذلك لم تتمكن الخديوية من الدفاع عنها أمام إيطاليا التي احتلتها في نهاية الأمر. لذا فإن الوثيقة تتخوف من أن يكون مصير سواكن هو المصير نفسه الذي واجهته مصوع1413.

14 13 1359/26 (5) MTZ. İ. OA.

خاتمة

وهكذا نلاحظ أن سواكن كانت محط أنظار القوى الاستعمارية الأوروبية خلال فترة القرن التاسع عشر، فهي كانت تمثل أهمية كبيرة للغاية خاصة بالنسبة لإنجلترا التي تربطها علاقات قوية جدا مع الهند. وعلى هذا الأساس فإن إحكام السيطرة على سواكن سوف يساعد الحكومة البريطانية في بسط هيمنتها على سواحل البحر الأحمر بدرجة كبيرة، مما ينعكس إيجابا عليها من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية تنظر إلى سواكن باعتبارها جزء من أراضيها يجب الدفاع عنه. غير أن الإمكانيات السياسية وخاصة الاقتصادية حالت دون أن تقوم الدولة العثمانية بالدور المنوط بها. أما إيطاليا، فسوف تجد لها منفذا بحريا من خلال وجودها في سواكن، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنها قامت بالفعل باحتلال مصوع، وهو الأمر الذي يعني أن جزءا كبيرا من أراضي ولاية الحبشة العثمانية أصبح تحت السيطرة الإيطالية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأوضاع في سواكن لتلك القوى المتصارعة كانت تعني تغييرا جذريا في سياساتها في منطقة أخرى، وهي المناطق التي كانت خاضعة لها، أو تسعى للسيطرة عليها. فعلية سبيل المثال فقد كانت الدولة العثمانية تظهر بشكل واضح قلقها بشأن الأوضاع في سواكن، وذلك لأن هذه الأوضاع سوف تنعكس على بعض المناطق الأخرى، خاصة منطقة الحجاز. وعلى المنوال نفسه فقد كانت إنجلترا حريصة على وجود إيطاليا في تلك المنطقة، خوفا على مصالحها في السودان بصورة عامة. كما كانت إيطاليا مستعدة للعب أي دور على سواحل البحر الأحمر من أجل المحافظة على نفوذها في طرابلس الغرب.

ملحق رقم (1)

17/Y. A. HUS 181

هو

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

دائرة المكاتبات

عدد

1052

1085

إلى الحضور العالي حضرة الصدر الأعظم

معروض العبد الضعيف

لقد أصدر مجلس الوكلاء الخاص قرارا يتعلق بالاستفسار من صاحب الدولة حضرة حسن

فهمي باشا فيما إذا كانت عساكر الإنجليز سوف تنسحب من سواكن أم لا، وذلك في حالة أن يقع إرسال عساكر عثمانية إليها بموجب اقتراح دولة إنجلترا. وإثر ذلك تمت كتابة برقية. وجوابا على هذه البرقية قام الباشا المشار إليه بإرسال برقية بتاريخ 4 مارت سنة 85 (1885) وبالرقم «أربعة وأربعين». وقد تم تقديم ترجمتها طيا. والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في 18 جمادي الأول سنة 302 (1302)

وفي 21 شباط سنة 300 (1300)

العبد الضعيف

يوجد توقيع.

سيدي حضرة صاحب الدولة

لقد تم الاطلاع على تذكرة صاحب الدولة هذه والملف المترجم. إن تعبير «قسم» يعتبر أهم ما ورد في المعلومات التي وقع بيانها في إشعار حسن فهمي باشا المشار إليه. وقد ورد هذا الجزء على شكل «الدفاع فقط على هذا القسم الذي يمثل جزءا من الأراضي العثمانية». وعلى الوجه الذي به علم الجناب العالي فقد أصدر مجلس الوكلاء الخاص قرارهم. وعقب ذلك صدرت إرادة سنية من جناب السلطان. ومن جانبها احتوت التذكرة العلية على هذه الإرادة وعلى التوضيحات الكاملة. ومن جهة أخرى تمت إعادة الترجمة المذكورة طيا من أجل الاستيضاح عن المادتين المذكورتين في ذلك الموضوع، سيدي.

في 18 جمادي الأول سنة 302 (1302)

وفي 21 شباط سنة 300 (1300)

يوجد توقيع.

معروض العبد الضعيف

لقد أصبح العبد الضعيف على علم بمدلول الأمر والإشعار السامي لحضرة الصدر الأعظم. وجوابا على الإشعار السابق وردت برقية من المشار إليه مؤرخة بـ 9 مارت سنة 85 ومرقمة بـ «واحد وخمسين». وقد تم تقديم ترجمة هذه البرقية طيا. والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في 24 جمادي الأول سنة 1302

وفي 27 شباط سنة 300 (1300)

العبد الضعيف

يوجد توقيع.

ملحق رقم (2)

17/Y. A. HUS 181

هو

لقد أصدر مجلس الوكلاء الخاص قرارا يتعلق بالاستفسار من حضرة حسن فهمي باشا فيما إذا كانت عساكر الإنجليز سوف تنسحب من سواكن أم لا في حالة أن يتم إرسال عساكر عثمانية إلى تلك المدينة بموجب الاقتراح الذي قدمته دولة إنجلترا. ونظرا إلى المعلومات التي حصلت عليها أنا (العبد الضعيف) إثر ذلك القرار، وكذلك المعلومات الواردة من الباشا المشار إليه، وتلك المرسلة من نظارة الخارجية بواسطة تذكرة فإن اللورد غرانويل لا يوجد مع العساكر الإنجليز بهدف القيام بعمليات عسكرية مشتركة، وكل ما في الأمر أنه رأى أن من الصواب إرسال عساكر عثمانية من أجل الدفاع عن هذا القسم الذي يمثل جزءا من الأراضي العثمانية. ويعتبر المكان المذكور هو مركز العمليات العسكرية للسودان في الوقت الراهن. ولهذا السبب سوف لن يقوم العساكر الإنجليز بإخلاء سواكن حتى انتهاء هذه العمليات العسكرية.

إن تعبير «قسم» الوارد في برقيته المحررة هذه على صورة «الدفاع فقط على هذا القسم الذي يمثل جزءا من الأراضي العثمانية» يعتبر أهم معلومة واردة في البرقية (المذكورة). والحال أنه توجد تذكرة علية خاصة تحتوي على الإرادة السنية لجناب السلطان بعد قرار مجلس الوكلاء المذكور. وتتضمن هذه التذكرة التوضيحات الكاملة. وبناء على ذلك فإن الاستيضاح فيما يتعلق بالمادتين المذكورتين تمت إحالته إلى النظارة المشار إليها. ومن جهة أخرى جاء في البرقية الثانية الواردة جوابا على الإشعار الواقع في هذا الموضوع ما يلي: «إني استعمالي لكلمة قسم هذه واعتباره جزءا من الأراضي العثمانية، ذلك لأنني أعتبر السودان جزءا متمما للدولة العثمانية. أما حسب ما فهمته في حالة أن يقع إرسال عساكر عثمانيين إلى سواكن، فإن حكومة إنجلترا سوف لن تقوم بسحب عساكرها من هناك». وهكذا فقد تم تقديم ترجمة هاتين البرقيتين طيا رفقة التذكرة التي تحتوي على المحادثة. ونرجو عرض ذلك على العتبة السنية حضرة السلطان، سيدي.

في 28 جمادي الأول سنة 302 (1302)

في 3 مارت سنة 301 (1301)

يوجد ختم داخله مكتوب (شعيب).

ملحق رقم (3)

İ.HUS 180/120.A.Y

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

غرفة الترجمة

ترجمة البرقية المؤرخة بـ 9 شباط سنة 85 (1885) والمرقمة بـ 45
الواردة من وكالة السفارة العثمانية بروما إلى نظارة الخارجية

نظرا إلى البرقيات المنشورة في هذا الصباح من طرف شركة برقيات وكالة استفاني، فقد قام عساكر إيطاليا في اليوم الخامس من الشهر الحالي باحتلال مصوع دون أن يواجهوا أي نوع من أنواع المقاومة، ودون أن يعطوا اعتبارا وسمعا لاحتجاج الموظفين المصريين. وبناء على خبر رسمي فقد تم رفع العلم الإيطالي إلى جانب العلم المصري. وبصورة عامة يعتقد أن إيطاليا قامت باحتلال مصوع وبيلول برضا إنجلترا، وبناء على ذلك وافق حضرة الخديوي على هذا الاحتلال. ومن المحتمل أن المحادثات التي جرت بين مجلسي الوزراء في كل من لندن وروما تمخضت عن الاتفاق الذي يفضي إلى أن تقوم إيطاليا بإرسال عساكر إلى سواحل البحر الأحمر وعلى وجه الخصوص إلى سواكن من أجل تسهيل العمليات العسكرية للإنجليز في السودان. وفي مقابل ذلك تتعهد دولة إنجلترا بمقاومة احتلال فرنسا لطرابلس الغرب بالسلاح في حالة أن يقتضي الأمر ذلك. وفي الوقت نفسه يتم حاليا في ترسانة إيطاليا تجهيز بضعة سفن بصورة عاجلة من أجل تقوية الأسطول الإيطالي في البحر الأحمر الذي يتألف من ست سفن حربية، وتوجد هناك سفينة حربية واحدة على وشك التحرك.

ملحق رقم (4)

105/Y. PRK. BŞK 45

هو

قصر يلدز السلطاني

دائرة رئاسة الكتابة

شفرة إلى حضرة أحمد مختار باشا المفوض السامي لمصر

على الوجه الذي به الإخطار الواقع من المشير إلى مقام الصدارة، فإن من المحقق إحلال عساكر أجنبية بدلا عن العساكر المصرية السلطانية الموجودة في سواكن. وإذا كانت لا توجد هناك تدابير من الخديوية تدفع الاحتلال الذي من الممكن أن يقود إلى تغيير الوضع الراهن لتلك الجهة، إلا أن الهيئة الخاصة للوكلاء قامت بإيضاح المسألة من أجل إرسال عساكر على تلك المنطقة، وقد تم إشعار قرار هذه الهيئة إلى الخديوية المصرية الجليلة. وقد تضمن إخطار صاحب الدولة المشار إليه إن إصدار إشعار في هذا الخصوص على حضرة الخديوي سوف يمثل وسيلة للقوة والدفاع. وتم الفهم من خلال سياق الإفادة أن هذا الرأي كان مستندا على المحادثات السابقة التي جرت بين الطرفين. وفي الوقت الذي كان فيه الوضع على هذا النحو، جاء في الأجوبة المستلمة من حضرة الخديوي أن إرسال العساكر الإنجليز سواء إلى سواكن أو

حلفا سوف يكون وفقا للضرورة، بحيث لا يخرج ذلك عن دائرة الأصول. وبالفعل فقد تحرك مؤخرا العساكر الإنجليز ليحلوا مكان العساكر المصريين الذين تحركوا من حلفا إلى الجزء الأعلى. وقياسا على ذلك فمن المحتمل أن يقع في المستقبل إرسال مقدار من العساكر الإنجليز أيضا إلى سواكن.

وعلى الوجه الذي به إشعار العبد الضعيف، فإن فكرة المحافظة على سواكن هي فكرة موجودة. وفي الوقت الذي لا يوجد فيه عساكر إنجليز في سواكن في هذه الفترة، إلا أن هناك إيحاء بأنه سوف يكون من الجائز تركيز هذه العساكر فيها. ومن جهة أخرى صدرت تبليغات في هذا الباب إلى نظارة خارجية إنجلترا، حيث جاء في الجواب المستلم في البدء لهذه التبليغات أنه وقع التأمين على أن إرسال عساكر أجانب إلى سواكن ليس موضوعا للبحث. غير أنه جاء في برقية اللورد «ساليسبوري» التي قامت سفارة إنجلترا بإبلاغها في يوم أمس إلى الباب العالي، أن الضرورة تقتضي إرسال عساكر أجانب في المستقبل إلى سواكن من أجل المحافظة على تلك المنطقة من اعتداءات الدراويش، وذلك على النحو الذي كانت عليه سواكن في السابق. وقد صدر بيان بأن المسئولية في هذا الموضوع تعود إلى إنجلترا. ويلاحظ أن هذا التبليغ الأخير متحد في المعنى، وهو التبليغ الذي يتضمن تباينا بين أجوبة حضرة الخديوي وبين التأمينات الأولى للورد «ساليسبوري». وعلى هذا الأساس فإن إخطار صاحب الدولة من الممكن أن يكون مستندا على الظن والتخمين، وبالتالي ليس مستندا على المكالمة السابقة التي جرت في هذا الموضوع مع الخديوي، أو من المحتمل أن تكون سياسة الخديوي متغيرة. وعلى كل حال فإن التحرك بعلم ووعي في مثل هذا النوع من المسائل سوف يقود على السلامة. ولهذا السبب فإذا كانت أجوبة حضرة الخديوي هذه تحتاج إلى التفكير، بل والمحاكمة، فلابد حينئذ من اللقاء به، مع إضافة المعلومات والآراء الحالية والتي تم الحصول عليها، وعرض ذلك رفقة آراء المشير إلى العتبة العليا (السلطان)، وذلك مما يقتضيه أمر وفرمان صاحب الحكمة والبيان جناب الخليفة الأعظم.

في 17 نيسان سنة 312 (1312)

رئيس كتاب حضرة السلطان

«تحسين».

ملحق رقم (5)

. 26 (05) MTŻ/1351İ

هو

الباب العالي

المجلس الخاص

نظرا لما أوردته الصحف حول عمليات السودانيين، فإنه إذا استمر اعتدائهم على سواكن، فسوف يقود ذلك بمرور الزمن إلى وقوع الحرب. وقد يحتاج منهم ذلك إلى إكمال النقص الموجود في المهمات الحربية فقط. كما إن استيلاء هؤلاء على سواكن يوما واحدا، سوف يجعلهم يتجاسرون على القيام بجميع التجاوزات، وهو مما يلفت الانتباه. إن المحافظة على سواكن وعدم إفساح المجال لتجاوزاتهم يعتبر من الأمور الواجبة. وقد تداولنا نحن العبيد الضعاف التدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الموضوع. أما عرضها فهو من مقتضى أمر وفرمان السلطان حضرة الخليفة الأعظم، وقد وقعت الإفادة بذلك.

ومن جانب آخر ورد خطاب رسمي من مختار باشا يتضمن بعض المعلومات التي تدور حول أوضاع السودانيين وحركاتهم والتفكير فيما يقتضيه الحال، وتم الاطلاع على هذا الخطاب أيضا. وعلى الوجه الذي يتضح به ذلك من خلال محتوى الخطاب الرسمي المذكور، فإن الآبار التي يأخذ منها أهالي سواكن المياه، فقد استولى عليها عثمان دقنه بواسطة بضعة آلاف من العساكر ومدفعين، وهي على بعد ألف متر تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك فقد أقام استحكامات هناك. ولهذا السبب تم منع الأهالي والعساكر من أخذ الماء. أما من جهة الساحل فنجد أن المدينة تقع تحت رحمة مدافع سفن الإنجليز. إن الضرورة تقتضي إرسال طابور واحد من العساكر من مصر إلى تلك المنطقة من أجل تخليص الآبار، وتم فهم ذلك من خلال الأحداث الجارية. ونظرا إلى هذه الأحداث فلابد من مساعدة من مصر لكي تتم المحافظة على سواكن. وبدورهم سوف يكون الإنجليز قد جهزوا أسباب الدفاع لسواكن في مواجهة السودانيين.

بناء على ذلك فليس من المتوقع استيلاء السودانيين على سواكن. وطالما أن مصر تقع تحت الاحتلال الإنجليزي العسكري، فليس من المحتمل أن يترك الإنجليز سواكن. أما إذا افترضنا أن السودانيين استولوا عليها، فلابد في هذه الحالة من زيادة القوة البرية والبحرية الموجودة في منطقة الحجاز، وكذلك في سواحلها، وذلك وفقا للإفادات الصادرة من طرف قائد الجيش ومن نظارة البحرية أثناء المحادثات. وعلى هذا الأساس لا يملكون أي مجال للقيام بتجاوز واعتداء. إن منطقة الحجاز توجد في حالة من الحفظ والصون من مثل هذا التسلط بفضل صاحب القدرة حضرة السلطان. عليه فقد رئي أنه ليس هناك حاجة لاتخاذ تدبير آخر. والأمر في ذلك لصاحب العلم العالي جناب الخليفة الأعظم، والأمر والفرمان في قاطبة الأحوال لحضرة من له الأمر.

في غرة صفر سنة 306 (1306)

في 25 أيلول سنة 304 (1304)

ناظر الخارجية

يوجد ختم داخله مكتوب (... محمد)

ناظر الداخلية

يوجد ختم غير مقروء

ناظر البحرية

يوجد ختم داخله مكتوب (حسين بن حسن حسني)

قائد الجيش

يوجد ختم داخله مكتوب (علي بن إبراهيم)

رئيس مجلس شورى الدولة

عارفي باشا

شيخ الإسلام

يوجد ختم داخله مكتوب (... محمد بن سعيد....)

الصدر الأعظم

يوجد ختم داخله مكتوب (... محمد كامل)

أمدي ديوان همايون

يوجد ختم داخله مكتوب (السيد محمد توفيق)

مستشار الصدارة

يوجد ختم داخله مكتوب (حسين بن السيد علي...)

ناظر المعارف

يوجد ختم داخله مكتوب (منيف)

ناظر التجارة والنافعة

يوجد ختم غير مقروء

ناظر أوقاف همايون

يوجد ختم داخله مكتوب (منصوري زادة السيد مصطفى)

وكيل ناظر المالية

يوجد ختم غير مقروء

ناظر العدل

يوجد ختم داخله مكتوب (أحمد جودت).

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

.(1) 17/OA, Y. A. HUS 181

.(2) 17/OA, Y. A. HUS 181

.(3) 17/OA, Y. A. HUS 181

.(4) 17/OA, Y. A. HUS 181

.120/OA, Y. A. HUS 181

.43/OA, Y. PRK. MK 4

.21/OA, Y. PRK. TKM 8

105/OA, Y. PRK. BŞK 45

.68/OA, Y. PRK. EŞA 8

.15/OA, Y. PRK. EŞA 13

.23/OA, Y. PRK. EŞA 24

.1351/OA, İ. MTZ (5) 26

.1359/OA, İ. MTZ (5) 26

ثانيا: المراجع

Cengiz ORHONLU, OSMANLl İMPARATORLUĞU´NUN GÜNEY-sİYASETİ HABEŞ EYALETİ, Ankara, 1996p. 37.

- أنعم محمد عثمان الكباشي، تأسيس لواء سواكن في العهد العثماني، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة والثلاثون، شوال, 1433هـ ص. 194.